

## موقف الرئيس عون صحيح وقد يصبح مخطئاً

في أي بلد في العالم يحتذى به)، نجد القيود الطائفية مضاعفة بالفعل في نتائجه.

المشكلة الثالثة تتعلق بالوقت: قانون انتخابي جديد هو دائماً عملية حساسة ودقيقة، في إنتاجها كما في مفاعيلها. ابتكار قانون انتخابي على عجل يحتم أخطاء جسيمة في صيغته. استغرقت لجنة المرحوم فؤاد بطرس أشهراً للتوصل إلى مشروعها، وحتى لو أقر اليوم، من شأنه أن يسبب نزاعات لا نهاية لها في تطبيقه. مستحيل ألا يتناحر المرشحون والناخبون على السواء في تفسير قانون يقر على وجه السرعة، فيعلو صراخ التأويل عند كل منعطف لغوي من يتوده. خلاصة القول إن الموقف المبدئي لرئاسة الجمهورية هو الصحيح، وموقف النواب الذين يتنادون بالتمديد غير دستوري. لا يمكن للبرلمان تجديد ذاته بالتمديد. على الانتخابات أن تجري في الميعاد الدستوري المحدد لها بنهاية ولاية المجلس في 20 حزيران. لكن موقف رئيس الجمهورية مخطئ في

شبهي ملأط. سعود المولى، أنطوان قريان

لبنان مرة أخرى على حافة الهاوية. كما كان متوقفاً من أداه السياسيين المزمين، حلت الهاوية الثالثة من المازق الدستوري بجمهوريةنا. جاءت الهاوية الأولى في الفراغ الرئاسي الذي استمر أكثر من عامين، تبعها مازق تشكيل حكومة استغرق شهرين رغم دفع انطلاقا العهد الجديد. للمرة الثالثة نحن غير قادرين على المضي قدماً في الانتخابات البرلمانية المرسومة دستورياً للخروج من المازق، لا بد مجدداً من العودة إلى الدستور لتحديد الموقف الصحيح.

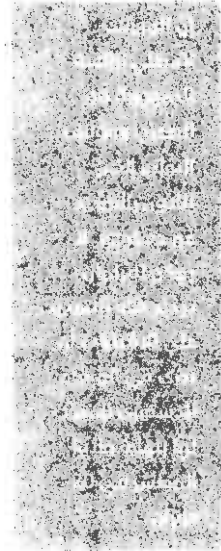
المبدأ الأول راسخ في أهمية الانتخابات الدورية في الجمهورية. كانت سابقة التمديد الذاتي غير دستورية، ومن المؤسف أن صادق عليها المجلس الدستوري. الدستور لا يسمح بتأجيل الانتخابات.

المبدأ الثاني أنه ليس هناك من فراغ دستوري في ظل غياب قانون جديد. يتم تطبيق القانون النافذ مهما كانت عيوبه، إذا فشل أعضاء المجلس في الاتفاق على قانون جديد بإجماع الكتل الرئيسية، يبقى القانون الحالي هو النافذ.

وإذا كان إجماع الكتل الرئيسية غير عملي، لا شيء يمنع النواب من التصويت على قانون جديد بالأغلبية. فإذا نجحوا في إقراره، يطبق القانون الجديد. أما إذا فشلوا، فالقانون الحالي نافذ. المسألة ليست معقدة، ولا حاجة للتمديد كما لا عبرة للفراغ، فالدستور جلي واضح دارئ للتعطيل في ثبات هذين المبدأين. بعبارة غسان تويني المأثورة، مفهوم؟ لا يعجبني قانون عام 1960، فهو قانون طائفي صرف، لكن أي تعديل عليه في المشاريع القائمة لن يتخطى هيكله المأزوم بطبيعته.

ومن يؤكد تفوق قانون انتخابي آخر عليه لن ينقذنا من الضلال، سواء في النسبية أو في تصويت داخل الطوائف مقرون بنفحة من النظام الأغلي - يطلق عليه مؤخراً نعت "التأهيل" للتيسيط، وقد تكون "الانفلاق" أدق تعبيراً له. من يقدم هذين الطرحين قد يكون حسن النية، إنما الإصلاحات التي يقترحها على القانون الحالي تتجاهل ثلاث معضلات لا يمكنه تخطيها: لا يحدث التسبب من القيد الطائفي، والتأهيلي يزيد الطائفية. الاقتراح للنسبي يضاعف شذوثة الأصوات كما يزيد التأهيلي التفولات والتميز في التمثيل النيابي. المشكلة الثانية هي بنية الأحزاب والفصائل السياسية في لبنان. في غياب أحزاب عاملة على المستوى الوطني، تبقى النسبية فارغة المعنى.

أما بالنسبة إلى اقتراح الانتخابات داخل الطائفة في منطق التأهيلي، وحتى لو كان مغل هكذا نص ممكناً أصلاً في القانون (وعلى حد علمنا لا مثل



جمود الحياة الدستورية حال عدم إقرار قانون انتخابي جديد. وإذا كانت التقارير الصحافية في مطلع الأسبوع موثوقة، فموقف البطريرك الماروني ورئيس مجلس النواب هي الأصح. قانوننا الانتخابي نافذ ولا بد من تطبيقه وللرجوع عن شفهر الهاوية علينا كمواطنين أن نضغط على السياسيين وأهل النفوذ، في هذه الحالة مع رئاسة الجمهورية ضد التمديد، ومع البطريركية المارونية ورئاسة مجلس النواب لتطبيق القانون الحالي وإجراء الانتخابات على أساسه حال تعذر إقرار قانون جديد مع حلول المهل الدستورية الصارمة.

وقد ينبغي النظر أيضاً في سبل الضغط السلمي عبر الخروج إلى الشارع بقوة الدستور لخلص البلاد من مازق تناحر سياسيها.

■ مؤسسو مجموعة "لبنان الإنسان".